بيان وفد جمهورية العراق لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
امام الدورة 105 للمجلس التنفيذي

السيد رئيس المجلس،

سعادة المدير العام للمنظمة،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة، الحضور الكرام،

يُسعدني ان أمثل وفد بلادي المشارك في اجتماعات الدورة 105 للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، واسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر لسعادة السفير لوسيان فاتو، الممثل الدائم لرومانيا ونوابه المحترمون على ترؤسهم للمجلس في دورته الحالية، وإنني على ثقةٍ تامة بأن ما يتمتعون بهِ من خبرةٍ دبلوماسية عالية وإدارة حكيمة ستسهم في انجاح أعمال هذه الدورة، وستتركُ أثراً فاعلاً في تحقيق نقاشات مُثمرة، وأؤكد لكم دعم وفدنا لأعمال هذهِ الدورة بغية التوصل الى قراراتٍ إيجابية تخدم عمل المنظمة وتحقق أهدافها.

كما يقدم وفدُ العراق الشكر الى المدير العام للمنظمة سعادة السفير فيرناندو أيرياس، على البيان الذي تقدم بهِ في هذه الدورة، والشكر موصول كذلك الى جميع العاملين في الأقسام الفنية للمنظمة على دعمهم المستمر لبلادي، كما يؤكد وفدنا دعمهُ الكامل للبيان الذي أدلى بهِ، الممثل الدائم لجمهورية اوغندا لدى المنظمة، نيابةً عن مجموعة دول حركة عدم الإنحياز والصين.

السيد الرئيس...

لقد اثبتت هذه المنظمة من خلال ممارساتها المختلفة كفائتها في التحقق من الاجراءات الصارمة الخاصة بمسائل الأمن والأمان على الاسلحة الكيميائية والمواد المرتبطة بها والتي ما زالت موجودة في بعض الأماكن لغاية الان، لذا فأننا ندعم، وبشكل فاعل، أي جهدٍ دولي يسهم في تعزيز عمل المنظمة لتحقيق اهدافها ويسعى لمنع إستخدام تلك الأسلحة من أي جهةٍ كانت، ومن هذا المنطلق سيستمر العراق في دعم جميع المُقترحات التي تضمنت إضافة موادٍ كيميائية (ذاتُ إستخدامات غير سلمية) الى جداول المواد المحظورة في ملحق الإتفاقية، إيماناً منه بضرورة دعمِ أي مقترحٍ من شأنه تحقيق عالم خالٍ من الاسلحة الكيميائية، ويرحب العراق باستئناف جولة المشاورات بين الجمهورية العربية السورية والامانة الفنية للمنظمة، ويأمل وفد بلادي ان تُفضي تلك المشاورات الى حل المشاكل العالقة بين الجانبين سيما تلك التي تتعلق بالاعلان السوري.

السيدات والسادة...

يُعرب وفدُ بلادي مجددا عن قلقهِ العميق وإدانتهِ الشديدة لإستخدام المواد الكيميائية السامة في أي مكانٍ، ونُذكّر هنا ان العراق عانى في الماضي القريب من إستخدام الاسلحة الكيميائية والتي كان آخرها هجمات عصابات (داعش) الإرهابية التي إستهدفت المدنيين والقوات الامنية بالأسلحة الكيميائية، ونُذكر بهذا الصدد أن الحكومة العراقية لازالت تعمل وباستمرار ومن خلال مؤسسّاتهِا الوطنية على منع حدوث أي تهديد بخطر كيميائي يطال مواطنيها او مواطني باقي الدول.

وفيما يخص الية شغل الوظائف في المنظمة يؤكد العراق ضرورة أن تكون عملية توظيف العاملين في الأمانة الفنية للمنظمة منسجمة مع الفقرة/44 من المادة الثامنة من إتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتي تنص على أهمية مراعاة التمثيل الجغرافي العادل والمساواة بين الجنسين، وبناء على ما تقدم نُطالب بضرورة إيجاد طرق أكثرُ فعالية لتحقيق هذا الهدف، وهنا نود ان نشيد بالمشاورات التي يجريها فريق العمل المعني بالتمثيل الجغرافي.

وفيما يخص عمل المنظمة يؤكد العراق موقفهِ المبدئي والثابت المتمثل بإبعاد المنظمة عن أي تسييس لعملها، وضرورة المحافظة على هويتها كمنظمة دولية ذات صفة تقنية وفنية في التعامل مع المسائل ذات الصلة، كما يؤمن العراق، بأن علينا جميعاً مسؤولية تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحظر أسلحة الدمار الشامل ومنها الاسلحة الكيميائية، وضرورة أن تعود الدول الأطراف الى العمل وفق مبدأ توافق الاراء داخل المنظمة والتعاون البنّاء لتحقيق أهدافها.

السيد الرئيس...

ختاماً، أؤكد من جديد إلتزام حكومة بلادي وحرصَها التام على إنجاح أعمال وأنشطة هذهِ المنظمة، والتأكيد على الدور المحوري لها في القضاء التام على الاسلحة الكيميائية، مؤكداً سعينا الدؤوب من أجل تذليل الصعوبات وتقريب وجهاتِ النظر بغية التوصل الى نتائج وقرارات فاعلة تسهم في تحقيق الهدف المتمثل بالتخلص التام والنهائي من الاسلحة الكيميائية.

أرجو تفضلكم بإعتماد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق هذه الدورة وإضافته الى الموقع الرسمي للمنظمة.

شكراً السيد الرئيس.